مع تأجيل الحسابات الختامية للعامين 2018 - 2019 - 2019 - 2020 بسبب «كورونا»

«الميزانيات» توافق على 22 ميزانية للجهات الملحقة والمستقلة للعام المالي 2020 - 2021

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

عدنان عبدالصمد

عبدالصمد : تم استثناء 5 جهات من تأجيل الحسابات الختامية بهدف تحويل أرباحها لتعزيز الاحتياطي العام

إيرادات «البترول» وشركاتها التابعة تأثرت بالانخفاض بنحو 9.5 مليارات دينار بنسبة 44 %

قال رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبد الصمد إن لجنة الميزانيات أرسلت تقارير ميزانيات الجهات الحكومية عن العام المالي الجديد 2020 /2021 وأدرجت على جدول الأعمال، متمنيا إقرارها لكي تلزم الجهات بالأرقام الواردة فيها لأن الجهات تنفق بناء على أرقام الميزانية السابقة حتى الآن.

وأوضح عبد الصمد في تصريح بمجلس الأمة امس أن اللجنة ناقشت وصوتت على تلك الميزانيات فيما تم تأجيل الحسابات الختامية للعامين الماليين 2018/ 2019 ، 2019 / 2020 نظرا للظروف الصحية وأزمة كورونا مشيرا إلى أن اللجنة اجتمعت 40 اجتماعا إضافة إلى دراسة اون لاين لنحو 7 أو 8 ميزانيات.

وقال عبدالصمد إن اللجنة ارتأت في الوضع الراهن إقرار الميزانيات وتأجيل إقرار الحسابات الختامية باستثناء 5 جهات من أصل 16 جهة ذات ميزانية مستقلة، بهدف تحويل أرباحها المحتجزة وتعزيز الاحتياطي العام بما يقارب 1.443 مليار دينار علما أن ملاحظات الحسابات الختامية ستكون محل متابعة اللجنة بالتنسيق مع الجهات الرقابية.

وبين أن اللجنة درست الحسابات الختامية للوزارات والإدارات الحكومية عبر 30 اجتماعا، وتم رفضها نظرا لعدم جدية الحكومة في السنوات الأخيرة بالأخذ بتوصيات اللجنة رغم أهميتها، إضافة إلى كثرة الملاحظات المسجلة من قبل الأجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة – جهاز المراقبين الماليين).

وأشار إلى أنه تمت الموافقة على 13 ميزانية من أصل 20 ميزانية للجهات الملحقة، وقد تبين زيادة إجمالي تقديرات المصروفات على مستوى جميع الجهات الملحقة بنسبة 5 ٪ عن تقديرات السنة المالية السابقة، نتيجة مضاعفة الدعم المقدم للعمالة الوطنية المسجلة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لمدة 6 أشهر.

وأفاد أن الميزانية العامة للدولة ستمول تلك الجهات بـ 20 تمويلا حكوميا من وزارة المالية بقيمة 2.4 مليار دينار لتغطية الفرق بين زيادة مصروفاتها المقدرة بـ2.6 مليار دينار عن إيراداتها والمقدرة بـ 172 مليون دينار للسنة المالية الجديدة.

كما أشار الى موافقة اللجنة على 9 ميزانيات من أصل 16 ميزانية للجهات المستقلة، حيث لوحظ انخفاض الإيرادات الاجمالية بنسبة 5 ٪ عن السنة المالية السابقة باستثناء مؤسسة البترول وشركاتها التابعة كون لها طبيعة خاصة.

وأوضح ان الانخفاض يرجع إلى إعادة دراسة معدلات العوائد الخاصة باستثمارات كل من (بنك الكويت المركزي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وهيئة أسواق المال) نتيجة الوضع الراهن الناتج عن الوباء، كما تبين زيادة المصروفات الاجمالية على مستوى ميزانيات الجهات المستقلة باستثناء مؤسسة البترول وشركاتها التابعة كذلك، وبنسبة قدرها 15 ٪ عن تقديرات السنة المالية السابقة، لتحقق 7 جهات مستقلة صافي ربح متوقع بنحو 1.4 مليار دينار.

ولفت إلى ان 6 جهات أخرى ستتلقى تمويلا حكوميا بنحو 671 مليون دينار من وزارة المالية نظرا لعدم تغطية إيرادات تلك الجهات مصروفاتها، وهو ما يستدعي إعادة النظر في تصنيفها كميزانيات مستقلة.

وبين عبد الصمد أن إيرادات مؤسسة البترول وشركاتها التابعة تأثرت بالانخفاض بما قدره 9.5 مليارات دينار وبنسبة 44 ٪ عن السنة المالية السابقة لتصل إلى نحو 12 مليار دينار نتيجة تأثر أسعار النفط وتخفيض كميات الانتاج النفطي في الفترة الأخيرة، كما انخفضت تقديرات المصروفات 45 ٪ عن السنة المالية السابقة وقدرت بنحو 11 مليار دينار لتحقق المؤسسة صافي ربح مقدر بنحو 938 مليون دينار بنقص 36 ٪ عن السنة المالية السابقة 2020/2019 وبفارق 518 مليون تقريبا.

وأوضح عبد الصمد أنه بالنسبة للميزانية العامة للدولة فقد قدرت جملة الإيرادات في الميزانية الجديدة بـ7.5 مليارات دينار بانخفاض 53 ٪ عما هو معتمد في ميزانية السنة المالية السابقة، وتشكل الإيرادات النفطية منها 75 ٪ مقابل 25 ٪ للإيرادات غير النفطية.

وأشار إلى تقدير العجز المتوقع في ميزانية السنة المالية الجديدة بنحو 14 مليار دينار، وذلك بعد إيقاف استقطاع 10 ٪ من اجمالي الإيرادات النفطية لاحتياطي الأجيال القادمة تطبيقا لإقرار مشروع القانون المقر أخيرا.

وبين أن تقديرات الميزانية تمت على أساس 30 دولارا للبرميل بدلا من 55 دولارا إضافة إلى تخفيض حجم الانتاج المقدر إلى 2.5 مليون برميل بدلا من 2.7 مليون برميل يوميا تنفيذا لقرار منظمة الأقطار المصدرة للنفط، نتيجة الوضع الراهن لانتشار جائحة كورونا.

ولفت إلى أن اللجنة ترى أن تقدير سعر البرميل متحفظ بشكل مبالغ فيه في ظل التحسن الملحوظ في أسعار النفط حاليا إلا أنه بناء على اقتراح مؤسسة البترول الكويتية ووزارة المالية تمت الموافقة.

وتوقع عبد الصمد أن يكون العجز الحقيقي أثناء تنفيذ الميزانية أقل بكثير نتيجة لتحسن سعر البرميل إلى نحو 45 دولارا وربما أكثر حيث سيبلغ العجز 9.8 مليارات دينار بانخفاض قدره 42 ٪ عن المقدر حاليا.

وقال إن مصروفات الميزانية البالغة 21.5 مليار دينار، خفضت تقديراتها بـ 4 ٪ عما كانت عليه في السنة المالية السابقة، رغم تضمينها المصروفات الاستثنائية المتعلقة بمواجهة جائحة كورونا بمبلغ 500 مليون دينار، و 240 مليون دينار التي وجهت لمضاعفة دعم العمالة الوطنية لمدة 6 أشهر، بالإضافة إلى 392 مليون دينار تقريبا لتسوية مبالغ سابقة مقيدة في حساب العهد.

وأضاف انه فيما يتعلق بباب السلع والخدمات فقد انخفضت تقديراتها لتصل إلى 3 مليارات دينار وبنسبة انخفاض 11 ٪، مشيرا إلى ان التقديرات المتعلقة بالإعانات بلغت نحو 578 مليون دينار سيتم توجيهها لدعم المنتجات البترولية كالبنزين وإلغاء وخفض تكاليف المعيشة (التموين) وغيرها.

وقال إن ما يتعلق بباب المنافع الاجتماعية فقدر بمبلغ 866 مليون دينار ويشمل التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين والخدمات الصحية بالخارج ومنح الزواج والرعاية الاجتماعية وغيرها من الخدمات، وفيما يتعلق بباب النفقات الرأسمالية فقد قدر وفق القدرة التنفيذية للمشاريع القائمة بمبلغ 2.3 مليار دينار.

وأضاف أن المرتبات وما في حكمها تقدر بنسبة 56 ٪ من اجمالي مصروفات الميزانية بإجمالي 12 مليار دينار، في حين شكلت الدعوم 17 ٪ بإجمالي 3.5 مليارات دينار علما بأن نسبة كبيرة من الدعوم تتعلق بتمويل الجهات الحكومية كما سبق ذكره، تليها النفقات الرأسمالية بإجمالي 2.8 مليار دينار وبنسبة 13 ٪، لتتوزع النسبة المتبقية على باقي المصروفات.

هنأ رئيس المجلس الأعلى في قرغيزستان بمناسبة العيد الوطني لبلده

الغانم : تحية إجلال وفخر وامتنان لكل العاملين في الصفوف الأمامية ولجيوش المتطوعين

مرزوق الغانم

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم انه مع انتهاء فترة الحظر التي دامت شهورا، تحية إجلال وفخر وامتنان لكل العاملين في الصفوف الامامية ولجيوش المتطوعين.

وأضاف أن هؤلاء سطروا أروع ملحمة وطنية في العطاء والبذل والتضحية.

من جهة أخرى بعث الغانم امس ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الأعلى في جمهورية قرغيزستان الصديقة داستنبيك جمعبيكوف ، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

الدلال لابتعاث خريجي «التطبيقي» لاستكمال الدراسة الجامعية

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحاً برغبة بالسماح بابتعاث خريجي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى الخارج لاستكمال الدراسة الجامعية وتقديم مزايا لخريجي الهيئة الأوائل لاستكمال دراستهم الجامعية بالكويت.

وجاء في نص الاقتراح:

أولت الخطة التنموية للدولة التعليم أهمية قصوى لما للتعليم من دور في حسن استثمار العنصر البشري الكويتي ليتحمل مسؤولية بناء الدولة وتحقيق المواطنة الصالحة، كما نص عليها الدستور ويعد التعليم أمرًا مهمًا لا غنى عنه، خاصةً في عصرنا الحالي، فهو الحدّ الفاصل بين المعرفة والجهل، بين النور والظلام، ولذلك أصبح نشر التعليم يتصدر اهتمامات وأولويات الدول سواء كانت دولًا متقدمة أو نامية، وفي بلداننا العربية شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً بنسبة الأمية مع تقدم أعداد المتعلمين من حملة الشهادات الجامعية، يعتبر التعليم الجامعي أحد العناصر الأساسية المهمة في دعم التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم، حيث إنّ التعليم الجامعي لا يوفر للفرد المهارات الأساسية اللازمة لسوق العمل فقط، وإنما يوفر أيضا تدريبا ضروريا لجميع الأفراد على اختلاف تخصصاتهم، حيث يمكن لجميع هؤلاء الأفراد الذين قد تم تدريبهم تطوير وتحسين القدرات والمهارات التحليلية، والتي من شأنها دفع عجلة الاقتصاد المحلي، ودعم المجتمع ، بالإضافة إلى زيادة القدرة على اتخاذ قرارات ضرورية تؤثر على المجتمع بأكمله، فرفع المستوى التعليمي للفرد له أثر كبير في رفعة المجتمع في جميع النواحي، ونظرا لأهمية هذا الأمر، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: قيام وزارة التربية والتعليم العالي عند انتهاء الطالب من الدراسة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بالقيام بابتعاثه لاستكمال الدراسة الجامعية داخل او خارج الكويت إن رغب وأيضا تقديم مميزات للطلاب والطالبات العشر الأوائل لخريجي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لاستكمال دراستهم الجامعية داخل الكويت إن رغبوا.

داعياً «الصحة» إلى تحري الدقة قبل اعتماد أي مصل وقائي

الفضل : عدم إلزام المواطنين بأي لقاح لعلاج فيروس «كورونا»

أحمد الفضل

شدد النائب أحمد الفضل على ضرورة عدم اعتماد وزراة الصحة أيًا من اللقاحات التي يتم الترويج لها على أنها علاج لفيروس كورونا وإلزام المواطنين به.

وقال الفضل في تصريح بمجلس الأمة امس إن إعلان فيروس كورونا تم في تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ ولم يمر عليه سنة، لافتًا إلى أن هناك جدلًا كبيرًا بين المختصين أنفسهم لدرجة أن هناك ثلاثة يرفضون مقابل كل واحد يؤكد جدية اللقاح، وبالتالي فإن نسبة الشك في هذا الموضوع أكبر من نسبة اليقين.

وشدد على ضرورة ألّا تقوم وزارة الصحة بأي نوع من الدعاية للقاح خاصة بعد التغير السريع الذي يحدث الآن في عدد الوفيات في دول أوروبا، مضيفًا أن اللقاح ما زال في المراحل التجريبية التي تجري كالعادة على اللقاحات وهي تأخذ سنوات تجربة قبل إعلان نجاحه.

وأكد الفضل أنه لا يتدخل في قرارات وزارة الصحة كونهم هم المختصون كسلطات صحية بل ويجب شكرهم أيضًا وخاصة وزير الصحة الذي تحمل الضغط خلال الفترة الماضية إلا أنه ضد تهاون وزاره الصحة في هذا الأمر.

وأشار الفضل إلى أن منظمة (CDC) قامت بتغيير أرقام عدد الوفيات في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب كورونا من ١٦١ ألفا ليكون ٦٪ من عدد الوفيات مما يعني أن ١٠ آلاف من عدد هذه الوفيات هو بسبب كورونا، لافتًا إلى وجود تضارب مريب في إعلانات منظمة الصحة العالمية التي سحبت مؤخرًا تصريحها عن أن المصابين بالمرض من دون أعراض لا يمكن لهم أن ينقلوا هذا المرض.

وتوجه الفضل بالشكر إلى وزاره الصحة والأطباء الذين ساهموا في تغطية أكثر من ١٣ مجموعة أعمال حيث تم التقدم بمطالب عديدة وتم تفويضي من قبل لجنة تحسين بيئة الأعمال في التنسيق ما بينهم وبين السلطات الصحية .

وطالب الفضل بفتح كافة الأنشطة في البلاد خاصة بعد انتهاء فتره الحظر في البلاد لتعويض أصحاب الأعمال جزءًا من خسائرهم نتيجة الإغلاق في الأشهر الماضية، مؤكدًا ضرورة أن يكون لأصحاب العربات المتنقلة فرص أكبر من خلال السماح لهم بدخول أماكن داخل المناطق السكنية وتوصيل الطلبات.

وأكد الفضل أن العاملين في الصفوف الأمامية في الأقسام الصحية كافة وغيرها من جهات الدولة ما زالوا أبطالا يقاتلون هذا الوباء والشكر العميق لا يكفيهم.

أكد أن الاقتراح مقدم منذ أكتوبر من العام الماضي

عبدالله الكندري يستعجل مناقشة تعديل النظام الانتخابي

أعلن النائب عبدالله الكندري تقدمه وعدد من النواب بطلب لاستعجال مناقشة الاقتراح بقانون لتعديل النظام الانتخابي من صوت واحد إلى صوتين.

وقال الكندري في تصريح صحفي في مجلس الأمة امس إن الاقتراح الذي تقدم به مع عدد من النواب مقدم منذ شهر أكتوبر من العام الماضي.

ولفت إلى أن هذا الاقتراح ظل حبيس الأدراج في اللجنة المختصة ولم تكن هناك جدية لدراسته على الرغم من أهميته للناخب الكويتي.

ورأى الكندري أن نظام الصوت الانتخابي الواحد لم يحد من الممارسات الطائفية أو القبلية رغم ما نصت عليه المذكرة الإيضاحية التي أكدت أن سبب إصدار هذا القانون هو محاربة شراء الأصوات. واستغرب استمرار الفرعيات دون أن تتحرك الحكومة لمحاربتها، مضيفًا أن الكويت هي الدولة العربية الوحيدة التي تعمل وفقا لنظام الصوت الانتخابي الواحد وأن الأردن هي آخر دولة تركت هذا النظام ولجأت إلى نظام انتخابي آخر.

وأوضح الكندري أنه تقدم مع عدد من النواب وفقا للمادة ٥٥ من اللائحة الداخلية بطلب إلى رئيس مجلس الأمة لعرض هذا الاقتراح على نواب المجلس والتصويت عليه.

ولفت الكندري إلى أن هذه الخطوة هي الأولى لإصلاح النظام الانتخابي والتوصل إلى نظام اختيار عن طريق القوائم الانتخابية كما يطمح لها الناخب الكويتي.